

التجميع احتراز عن رواية الحسن وقوله
 والنفقة لكل ذي رحم ميبذ او صوره محدودة
 أي النفقة لكل ذي رحم محرم وهو من أدخل كما حرم
 على التابيد واجبة اذا كان فقيرا او كان
 امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا او امرا
 لا بد الصلابة في القرابة التي بينه واجبة دون
 البيعة والفاصل بينهما كونه ذاهم محرم يدل
 قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك للاستتار
 أي البيعة فيكون استتار في الاول الآية هو
 وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والاستتار
 فيدل على ان علي الوارث النفقة وتعيينه
 بذوي الرحم المحرم بقراءة ابن مسعود وعلى الوارث
 ذبي الرحم المحرم مثل ذلك ولا شك ان قرأته كانت
 مسبوقة من النبي صلى الله عليه وسلم لا يومئذ
 الحاجة لاستحقاقها لذلك والصفات المذكورة
 وهي العتق والاسوة والزمان والعمل ما رفته
 الحاجة لتحقق العرفان العاد على الكسب
 عني فان قوله كل ما ياله الا يورث لا يورث
 بقدره ما على الكسب اجاز بقوله خلافا
 لا يورث الى اخره وهذا اختيار يثبت القيمة السببية
 وهو ظاهر الرواية وقد مناه قوله
 على ذلك يعني النفقة على قدر الميراث ويجوز عليه
 أي على الاتفاق اما التقدير فلا بد منه نقلي
 بل على الوارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك
 بينها على احتياط المعاد لانه رب العلم علي

المستفاد

المستفاد منه هو المصلحة فيثبت الحكم بقدر علمه وعلي
 بهذا الواو صي لورثة ولدان وله بنون وبنات
 كانت الوصية لاهم علي قدر الميراث وعلى هذا اذا كان
 الرجل زينا مسلولا له ابن مفسر فبنا ذكيرا من
 وللرجل ثلثة احوه متفرقون مؤسرون فنفقة
 للرجل علي ابيه لاب وام وعلي ابيه لام اسداها
 بحسب ميراثها ما ما نفقة الولد فعلى الاخ لاب
 وام خاصة لان ميراث الولد عند عدم الاب له
 خاصة فانه عم لاب وام فلا يورث معه الاب ولا
 العم لام والغاط قوله ان من يكون محتاجا يعمل
 معدوما ويكون النفقة بعده على من يكون قاربا
 بحسب الميراث بان كان الولد ابنة كانت نفقة
 الاب والابنة على الاخ من الاب والام خاصة
 اما نفقة الابنة فلما بينا واما نفقة الاب وكان
 الوارث ههنا الاخ لاب وام خاصة لان الاخ لاب
 وام يورث مع الابنة والاخ لام لا يورث معها فلام
 حاجة ان يعمل البيت كالمعدومة ولكن ينفق
 الوارثة مع بقائها بخلاف الاب فانه لا يورث
 معه احد من الاخوة فلا بد من ان يعمل كالمردوم
 واذا جعل كذلك ميراث الاب يكون نصيب الاخ لام
 وام والاخ لام اسداها فالنفقة علمها بحسب
 ذلك وهذا اظهر ان كان الميراث في بيتهم ولم يورث
 الى غيرهم واما اذا تجاوز عنهم الى غيرهم كما اذا كان
 للضعيف والكبير الفقير مجال مؤسروا بن مؤسرا
 فالنفقة على ذي الرحم المحرم الذي لم يورث له على